

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة
وانتهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك يوم الاثنين ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد فالاداريس (نائب الرئيس) (هندوراس)

المحتويات

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع)

البند ٣٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيعة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الفلسطينية المحتلة التي تنطوي على سوء التغذية بين الأطفال، وازدياد الفقر والبطالة، وتدهور الأحوال الصحية، وتشريد الفلسطينيين في أعقاب تدمير منازلهم، وقطع برامج التعليم، وازدياد الطلب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ لمواجهة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تزداد سوءا.

٤ - أما الرؤية التي تصورها الوكالة، من أجل تمتع كل فلسطيني بمستوى عال من التنمية البشرية والمشاركة الفعالة والمنتجة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد أصيبت بالإحباط من جراء العدوان الجاري من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، والقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة، وامتداد الجدار الفاصل في الضفة الغربية وحول القدس، وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة وغيرها من القيود التي أدت إلى تجزئة الضفة الغربية إلى كاتنونات معزولة الواحد عن الآخر، والحصار المفروض على قطاع غزة، وتدمير المنشآت التابعة للوكالة التي لاذ بها الفلسطينيون. فكل هذه التدابير هي انتهاكات فاضحة لاتفاقية ١٩٤٦ المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب.

٥ - كما قدم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف (A/64/35) العديد من الأمثلة عن الوفيات والإصابات والأضرار التي نزلت بالمتلكات نتيجة الأعمال العسكرية الإسرائيلية، كما وردت أمثلة أخرى عن العدوان الإسرائيلي في الوثيقة A/64/13 وفي تقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في قطاع غزة في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (A/63/855-S/2009/250).

نظرا لغياب السيد الناصر (قطر)، ترأس الجلسة السيد فالاداريس، نائب الرئيس (هندوراس).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٣١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (تابع) (A/64/13 و Add.1، A/64/115، و 174 و 323 و A/C.4/64/7؛ 324)

١ - السيد الزباني (البحرين): أعرب عن تقدير وفده لعمل المفوض السامي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) وشكر البلدان التي قدمت ملاذا للاجئين الفلسطينيين، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان.

٢ - وأردف قائلاً إنه على الرغم من أن الإصلاح الجاري في الوكالة قد حقق بعض النجاح في مجال تحسين فعاليتها في تقديم الخدمات إلى اللاجئين، فإن الوضع المالي للوكالة، الذي وصفه المفوض العام في عام ٢٠٠٨ وفي السنوات السابقة بأنه وضع قلق، سيبقى عقبة أمام تحقيق المزيد من الإنجازات إلى أن يحين الوقت الذي يتم فيه التمويل الكامل للصندوق العام، بما يضمن قدرة الوكالة على أداء مهمتها. وأعرب في هذا الصدد عن تقديره لما أبداه المانحون الرئيسيون من سخاء.

٣ - ويتضح من تقرير المفوض العام (A/64/13) أن الوكالة قد بذلت جهودا كبيرة لتحسين جودة خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين من خلال تحسين إدارة البرامج وتشذيب خدمات الدعم بموجب عملية التطوير التنظيمي وأنها لبّت أيضا الأحوال الطارئة في ميادين عملها الخمسة. كما يتعين الثناء على المفوض العام وكبار موظفي الوكالة لما بذلوه من جهود لمعالجة الأزمة الإنسانية في الأراضي

وللتنمية الاقتصادية. وينبغي للبرنامج الآن أن يركز على تمكين النسوة الفلسطينيات الفقيرات. وستكون بنغلاديش سعيدة بمشاطرة خبرتها في هذا الميدان للمساعدة في تكييف البرنامج مع الحاجات الخاصة للشعب الفلسطيني والمنطقة ككل.

١٠ - فاللاجئون هم من بين أكثر المجموعات ضعفا ويعتمدون على المساعدة الدولية. وعلى المجتمع الدولي أن يتقدم بتبرعات سخية لتمويل احتياجات الأونروا المتزايدة، ولا سيما من أجل برامج إعادة التأهيل والطوارئ لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

البند ٣٢ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/64/332، و 339، و 340، و 354)

١١ - الرئيس: لفت النظر إلى الوثائق المقدمة في إطار البند ٣٢ من جدول الأعمال، فأبلغ اللجنة أن تقريرين للأمم العام، معدين عملاً بقراري الجمعية العامة ٩٧/٦٣ و ٩٨/٦٣، لما يصدر بعد.

١٢ - السيد كوهونا (سري لانكا): قدم تقرير اللجنة الخاصة (A/64/339)، فقال إن بعثة تابعة للجنة الخاصة قد قامت مرة أخرى، بسبب منع السلطات الإسرائيلية لها من الوصول إلى الأراضي المحتلة ذاتها، بإعداد تقرير على أساس الروايات المباشرة التي قدمها الشهود في القاهرة وعمان ودمشق. كما قامت هذه البعثة باستعراض قدر كبير من الأدلة الوثائقية، بما فيها الخرائط وغيرها من مواد المعلومات المكتوبة والإلكترونية.

١٣ - وأضاف قائلاً إن الوضع المتدهور في غزة وفي الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى الواقعة تحت وطأة الاحتلال يؤثر بشكل خطير في احتمالات السلام وحل

٦ - وأضاف قائلاً إن الذكرى السنوية الستين لإنشاء وكالة الأمم المتحدة تقدم فرصة لإمعان الفكر في الحاجة إلى حل المسائل المتصلة باللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، ولا سيما الفقرة ١١ التي تحدد حقهم في العودة إلى ديارهم. فالقضية الفلسطينية هي فعلاً القضية الأساسية في المشكلة الشاملة للشرق الأوسط.

٧ - السيدة سبحان (بنغلاديش): قالت إن حكومتها تراقب بإحباط شديد العمليات الإسرائيلية التي تنتهك الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك توسع المستوطنات الإسرائيلية بشكل غير شرعي في الضفة الغربية ولبنان الذي يتجاوز بشكل غير مشروع على الأراضي الفلسطينية. كما أن العنف المتصاعد، والاضطهاد، والحرمان من الحقوق، وتدهور الأحوال الإنسانية للاجئين هو مما يثير بالغ القلق.

٨ - وأضافت قائلة إن الصناعة في غزة قد توقفت تماماً تقريباً وأصبح ما يزيد عن ٤٠ في المائة من اليد العاملة عاطلة عن العمل؛ وإن على إسرائيل أن تزيل جميع القيود التي تحول دون كسب الفلسطينيين معيشتهم بشكل طبيعي. كما أن العقوبات التي تعرقل حركة موظفي الأونروا ومركباتها بحرية هناك وفي أماكن أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما تعيق بشدة الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها الوكالة وتسبب في مزيد من التدهور في أحوال الفلسطينيين الاجتماعية - الاقتصادية والمعيشية.

٩ - وتابعت كلامها قائلة إن تركيز أنشطة الأونروا هو على إيجاد وظائف جديدة؛ وإن بنغلاديش، بوصفها منشأ فكرة الائتمان الصغير جداً، مسرورة بنجاح برنامج المشاريع الصغيرة جداً الذي تضطلع به الوكالة وبتقبله على نطاق واسع في المنطقة وذلك كوسيلة رئيسية للتخفيف من الفقر

لاعتبارات أمنية حسب شهادات الكثيرين من الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، ومن شأن هذا الجدار تكريس المستوطنات الإسرائيلية، وشق منطقة الدولة الفلسطينية وضمان السيطرة الإسرائيلية الدائمة على أجزاء من الضفة الغربية.

١٦ - كما يتعرض السجناء الفلسطينيون في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية إلى معاملة مهينة وأساليب استجواب غير مشروعة بل وإلى التعذيب، كما مكّنت أوامر الاحتجاز الإدارية السلطات الإسرائيلية من احتجاز السجناء بدون إجراء محاكمة حسب الأصول. ومع كل هذا، فإن المطلوب من إسرائيل، بوصفها الدولة المحتلة، هو الامتثال للالتزامات المترتبة بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي المعمول بهما.

١٧ - وفي الاستمرار في فرض القانون الإسرائيلي والولاية القضائية والإدارة الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل بشكل غير شرعي ما يبرر الاهتمام الفوري من قبل المجتمع الدولي. كما ذكرت التقارير حدوث انتهاكات للحقوق في الأرض، وإقامة المستوطنات غير الشرعية، والمعاملة التمييزية في العمل، وانعدام فرص العمالة، وفرض القيود على التجارة - وهي أمور كلها تعيق أي تنمية اقتصادية مجدية. وما برحت حقول الألغام تشكل تهديدا للمدنيين، مع وقوع العديد من الإصابات كما ذكرت التقارير. وكذلك فإن السجناء العرب السوريين لا يعاملون حسب القواعد النموذجية الدنيا. وكان من شأن الآثار الطويلة الأمد الناجمة عن شردمة المجتمعات الإضرار بالنسيج الاجتماعي للعرب السوريين.

١٨ - ومن ثم استعرض التوصيات المحددة التي قدمتها اللجنة الخاصة إلى: الجمعية العامة ومن خلالها إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء؛ وإلى حكومة إسرائيل؛ وإلى السلطة

الدولتين؛ وإن الشاغل الأكثر إلحاحا هو الأثر الجذري للهجوم الإسرائيلي الذي وقع في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٨ ومطلع كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٩ على السكان المدنيين في قطاع غزة. فقد أدى استخدام القوة المفرطة، بما ينتهك القانون الدولي، إلى قتل الآلاف وتدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. وبسبب إغلاق إسرائيل الحدود، فقد حُبس أكثر من مليون مدني. وما برحت الحالة في غزة غير مستقرة، حيث تجري تجارة غير قانونية من خلال الأنفاق تحت الأرض وهي الوسيلة الوحيدة للحصول على السلع الأساسية. وكان من شأن عدم وجود مواد البناء والوقود وقطع التيار الكهربائي لمدد طويلة ازدياد البطالة والفقر. وكان أن تسببت هذه الحرب، إلى جانب العواقب الطويلة الأمد المترتبة على سنوات من العزل والحصار الاقتصادي، في انهيار الاقتصاد الرسمي في غزة انهيارا كليا تقريبا.

١٤ - وقد تنبّهت اللجنة الخاصة بشكل خاص إلى حالة القطاع الصحي، حيث أدى تدمير المرافق الطبية وما تلا ذلك من عدم توفر الأدوية والمعدات الطبية وبالتالي عدم توفر المعالجة إلى وضع حرج. وعلاوة على ذلك، فقد حالت القيود المفروضة على معابر الحدود دون التماس المرضى ذوي الحالات الخطيرة الرعاية الطبية في مكان آخر.

١٥ - وأضاف قائلا إن استمرار إسرائيل في الأنشطة الاستيطانية وبناء الجدار العازل يفرضان قيودا شديدا على حرية الحركة بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. فالحواجز المنصوبة على الطرق وغيرها من أشكال الرقابة إنما تعطل التعليم، وقد ذكرت التقارير ازدياد حوادث المضايقة والإذلال للفلسطينيين، وبخاصة النساء والفتيات منهم، وذلك عند نقاط التفتيش على الطرق وخلال عمليات التفتيش الأمنية للمنازل. كما تم إنجاز مائتي كيلومتر من الجدار الفاصل غير الشرعي، الذي لم يُنشأ

خطير للالتزامات المترتبة عليها كدولة محتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كما استعملت بشكل منظم القوة المفرطة العشوائية التي لا تبررها الضرورة العسكرية وعلى نطاق لم يسبق له مثيل منذ بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧. أما نمط التدمير، وهذا ما خلص إليه تقرير جولدستون، فقد بلغ حد الهجوم على أسس الحياة المدنية وبذا فهو يشكل جريمة حرب. وفضلاً عن ذلك، فقد تعمدت إسرائيل عرقلة أي نشاط للتعمير وذلك برفضها المستمر رفع الحصار المفروض على غزة. وما برحت تعيق وصول المساعدات الإنسانية، واستيراد السلع الأساسية، وحركة المدنيين، أما عمليات التصدير فقط حُظرت كلياً. فالحصار الذي زاد فعلاً من ارتفاع مستويات الفقر إلى درجة أن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل يعيشون الآن في فقر مدقع في غزة، لا بد أن يُرفع فوراً. وفي رأي بعثة جولدستون، يمكن اعتبار سلسلة الأعمال التي حرمت الفلسطينيين في قطاع غزة من وسائل العيش والعمل والسكن والحصول على الماء كما حرمتهم من حقوقهم أو قيدت هذه الحقوق، اضطهاداً، وبذا فهي جرائم ضد الإنسانية.

٢٢ - ولسوء الحظ، ما برحت الحالة في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير مستقرة. ففي الضفة الغربية، يحتجز ما يقرب من ١١ ٠٠٠ فلسطيني موجودين حالياً في السجون الإسرائيلية - وهم جزء من ٧٠٠ ٠٠٠ فلسطيني على الأقل تحتجزهم إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ - في أحوال لا إنسانية مهينة بل ويعذبون. فلا بد للدولة المحتلة من إطلاق سراح جميع السجناء الفلسطينيين.

٢٣ - ومما يثير القلق بوجه خاص أيضاً المستوطنات التي تقيمها إسرائيل في جميع أرجاء الأراضي المحتلة، مما يشكل خرقاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة وللبروتوكول الإضافي الأول، وكذلك لكثير من الالتزامات القانونية الأخرى. فحملة الاستيطان غير الشرعية هي إحدى العقوبات الرئيسية

الفلسطينية؛ فقال إنه ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتصرف على أساس هذه التوصيات وأن تنظر إليها على أنه من مسؤوليتها الجماعية التخفيف من سنوات المعاناة الطويلة التي تحملها الفلسطينيون والعرب الآخرون تحت وطأة الاحتلال، وذلك كيلا يغدو تحقيق السلام وهماً.

١٩ - السيدة عبد الهادي ناصر (مراقبة عن فلسطين): قالت إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، قد تدهور من جميع الجهات في العام الماضي. فخلال العدوان العسكري الوحشي الذي شنته إسرائيل في قطاع غزة على السكان الفلسطينيين المدنيين الذين أرهقهم قبلاً الحرمان الذي فرضته إسرائيل عليهم طوال عامين، كانت إسرائيل - في رأي بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (تقرير جولدستون) والتحقيقات المستقلة الأخرى - مذنبه بارتكاب خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بلغت حد جرائم الحرب.

٢٠ - وفي أمكنة أخرى، واصلت إسرائيل الاستيطان غير الشرعي، وبخاصة في القدس الشرقية وحولها، الرامي إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية بحكم الأمر الواقع، مما يغير من طبيعة ووضع الأراضي المحتلة. وقد تسببت هذه السياسة الإسرائيلية غير الشرعية ذات الشقين - إلى جانب الاستيطان - في تدمير اجتماعي - اقتصادي، وتجزئة الأراضي الفلسطينية، كما أذكت دورات من العنف على مر السنين، مما أعاق الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعية مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة طريق الهيئة الرباعية.

٢١ - أما العواقب المأساوية التي نجمت عن الهجوم العسكري على قطاع غزة فهي معروفة جيداً. إذ تعمدت إسرائيل عدم اتخاذ أي حيلة لحماية المدنيين، وهو خرق

جرائمها الخطيرة على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. بيد أن الاندفاع هو في ارتفاع لوضع حد لدورة الإفلات من العقاب والتماس العدالة للضحايا. وجهود المجتمع الدولي والجانب الفلسطيني المتضافرة هي وحدها التي سترغم إسرائيل على التقيد بجميع التزاماتها القانونية وعلى السعي إلى السلام. وفي هذا ما يوجد الأحوال الضرورية التي يمكن فيها إنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

٢٦ - السيدة مافه (السويد): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة للانضمام كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الانتساب وتحقيق الاستقرار ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقالت إن هذه الدول ملتزمة بإيجاد تسوية شاملة للتراع العربي الإسرائيلي، وذلك على أساس القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة طريق الهيئة الرباعية، والاتفاقات التي سبق أن توصل إليها الطرفان، فضلا عن مبادرة السلام العربية. كما أعربت عن التزام الاتحاد الأوروبي أيضا بمحل الدولتين.

٢٧ - وبناء على ذلك، فإن الاستمرار في الأنشطة الاستيطانية، وهدم المنازل، وإجلاء الأهالي في الضفة الغربية المحتلة، ما برح يثير قلقا شديدا، ولا سيما التطورات التي تحدث في القدس الشرقية، لأنه إن كان للسلام الحقيقي أن يتحقق، كان لا بد من إيجاد طريقة لحسم وضع القدس كعاصمة للدولتين في المستقبل. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي يحث حكومة إسرائيل على وضع حد للأنشطة الاستيطانية فوراً، بما فيها القدس الشرقية وبما في ذلك بما يسمى بالنمو الطبيعي، وعلى إزالة جميع المواقع الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. فهذه المستوطنات هي غير شرعية بموجب القانون الدولي والاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي

التي تقف حائلا في طريق السلام والتي ما برح يترتب عليها آثار في جميع جوانب الحياة الفلسطينية، من جراء عمليات الإجماع التي لا حصر لها، ومصادرة الأراضي وتدمير الممتلكات الفلسطينية، وإقامة الجدار العازل، وبناء الطرق الملتوية الخاصة بالإسرائيليين فقط، وتصاعد العنف من جانب المستوطنين. وقد أصبحت الحالة أشد سوءا في القدس الشرقية المحتلة وحولها، حيث شُردت مئات العائلات وتم عزل المدينة عن محيطها الطبيعي وعن سكانها الأصليين بفرض نظام للتراخيص وقيود على الحركة. وقد صممت هذه التدابير بقصد ضمان أكثرية يهودية وتغيير شكل المدينة الديمغرافي والمادي، وتقرير مصيرها من طرف واحد. وأردفت قائلة إن العديد من الفلسطينيين الذي أجلوا من القدس الشرقية قد رافقوها وسيكون من دواعي سرورهم التحدث مباشرة إلى أعضاء اللجنة في وقت لاحق.

٢٤ - وبالإضافة إلى هذا، فقد استمرت إسرائيل في فرض المئات من نقاط التفتيش - وكثير منها على صلة بالمستوطنات والجدار - لتقييد حركة الأشخاص والبضائع من الضفة الغربية وإليها، بما في ذلك القدس الشرقية، وذلك كعقوبة جماعية. ولهذه السياسة أثر على الحقوق في الصحة، والتعليم، والعمل، والغذاء، والحياة العائلية، واختيار مكان الإقامة، والعبادة. وكان من شأن تدابير الاستيطان هذه مجموعها تقويض وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خطير.

٢٥ - وتابعت كلامها قائلة إن الاستيطان وعملية السلام لا يسيران جنبا إلى جنب؛ وإن إنهاء الاحتلال العسكري، كما وجدت ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، هو شرط مسبق لعودة الحياة الكريمة للفلسطينيين، وكذلك للتنمية وإيجاد حل سلمي للتراع. وكان أن أقدمت إسرائيل، وشجعها في ذلك بلا شك عدم مساءلتها ومعاقبتها فعلا قط على تجاوزاتها على الشعب الفلسطيني، على ارتكاب

٣١ - السيدة هيرنانديز توليدانو (كوبا): أعربت عن ذعرها لتصاعد العنف والهجمات التي لم يسبق لها مثيل في الأراضي العربية المحتلة وعن قلقها الشديد لازدياد أعداد الفقراء غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية. فالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لم تسفر عن شيء في حين تواصل السلطات الإسرائيلية سياستها العدوانية، باحتقار فاضح للقانون الدولي وازدراء صارخ لقرارات المجتمع الدولي. وكان من شأن الازدواجية المعتادة في المعايير وتهديد أحد الأعضاء الدائمين في المجلس بنقض أي مشروع قرار يهدف إلى إيجاد حل نزيه عادل، أن أعاقت بشكل خطير المحاولات التي يقوم بها مجلس الأمن لمعالجة هذه القضية.

٣٢ - وكما يتضح من تقارير الأمين العام، فإن انعدام الالتزام والتعاون من جانب الحكومة الإسرائيلية إنما يتضح في رفضها تقديم المعلومات التي طلبتها الجمعية العامة من أجل القيام بولايتها. وأعربت عن ذعر كوبا وهي تشاهد التدهور المستمر في أحوال الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك بشكل رئيسي من جراء استخدام الدولة المحتلة القوة المفرطة والعشوائية ضد الفلسطينيين المدنيين، وكذلك من جراء السياسات والممارسات الأخرى غير الشرعية ومن جراء العقوبة الجماعية المفروضة على الفلسطينيين، وهذا كله ينتهك حقوق الشعب الفلسطيني، ويزيد من سوء الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ويؤدي إلى أزمة إنسانية مفرجة.

٣٣ - وأضافت قائلة إن كوبا تدين احتلال إسرائيل العسكري للأراضي الفلسطينية الذي دام عقوداً ويروّعها الإفلات من العقاب الذي تواصل به إسرائيل أعمالاً عسكرية كعملية الرصاص المسكوب. فهي تشن حرباً غير متكافئة وبأحدث الأسلحة ضد سكان مدنيين يدافعون عن حقهم غير القابل للتصرف في الوجود وفي دولة مستقلة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان

تغيير يطرأ على حدود ما قبل عام ١٩٦٧ غير التغيير الذي يتفق عليه الطرفان. وأشارت إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، فكررت نداء الاتحاد الأوروبي لإزالة حاجز الفصل المقام على أراضي محتلة وفق خطوط لا تتفق وخطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. كما يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الرفع التدريجي للقيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة وإمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة، وذلك بقصد تحسين الأحوال المعيشية في الضفة الغربية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني.

٢٨ - وأضافت قائلة إنه ينبغي إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين بأعداد أكبر، مع إعطاء الأولوية للقاصرين. إذ ما برحت ممارسة إسرائيل الاحتجاز الإداري تثير القلق الشديد بالنسبة لحقوق الإنسان.

٢٩ - وأعربت عن أسف الاتحاد الأوروبي العميق للخسائر في الأرواح التي وقعت في غزة خلال الصراع الذي حصل في مطلع العام. وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على اتفاقيات جنيف، التي تشكل صلب القانون الإنساني الدولي، ولذلك فهو يدعو جميع الأطراف إلى التوقف عن التحريض والعنف الموجه ضد المدنيين. أما الحل الدائم لأزمة غزة فسيكون بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفتح المعابر فوراً ودون شروط للسماح بتدفق المعونات الإنسانية والأشخاص من غزة وإليها، وذلك للتمكين من إعمارها وإنعاشها اقتصادياً.

٣٠ - وتابعت كلامها قائلة إن السلام الإقليمي وإقامة دولة فلسطينية متواصلة أرضاً وقادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بأمن وسلام مع دولة إسرائيل، هو من اهتمامات الاتحاد الأوروبي الأساسية. فالدولة الفلسطينية التي يمكن للشعب الفلسطيني أن يقرر فيها مصيره هي خطوة ملحة لا غنى عنها في سبيل التوصل إلى شرق أوسط أكثر سلماً واستقراراً.

٣٦ - فقد خلص ذاك التقرير، على وجه الخصوص، إلى أن من حق الفلسطينيين أن يقاوموا الحرمان بالقوة من حقهم في تقرير المصير ومن حقهم في الحياة وأن إسرائيل قد تعمدت استهداف المدنيين وممتلكاتهم. كما أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة لا يمكن فهمها إلا على أنها جانب من جوانب السياسة التي تتبعها إسرائيل في غزة والأراضي المحتلة الأخرى، والتي يقوم الكثير منها على انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، أو يؤدي إليها. ورغم ادعاء إسرائيل بأن عملها العسكري إنما كان دفاعاً عن النفس، فقد وجدت البعثة أن هذا العمل كان موجهاً، جزئياً على الأقل، إلى هدف آخر، وهو أهالي غزة، وأن تكرار الفشل في التمييز بين المقاتلين وبين المدنيين لم يكن نتيجة أخطاء وقعت عرضاً لكن نتيجة تعليمات متعمدة أُصدرت إلى العسكريين. وأخيراً، تبين الدلائل التي جمعتها البعثة أن القوات العسكرية الإسرائيلية قد اعتمدت سياسة مدبرة منظمة لتدمير الهياكل الأساسية ليس بسبب أن هذه الأهداف تشكل تهديداً عسكرياً ولكن بقصد جعل الحياة اليومية للسكان المدنيين في غاية الصعوبة.

٣٧ - فما برح الفلسطينيون في الضفة الغربية يعانون من تدمير بيوتهم، ومصادرة أراضيهم، وتوسيع المستوطنات والاستمرار في بناء الجدار الفاصل، الذي يعتبر تحدياً متعمداً للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وما برحت الحملة لتهويد القدس، التي ترمي إلى تغيير معالم المدينة التاريخية والإثنية والثقافية والدينية وهميش الوجود الفلسطيني والعربي والإسلامي والمسيحي، مستمرة.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن معاناة الشعب الفلسطيني لن تنتهي حتى يقوم المجتمع الدولي بمسؤولياته وحتى يوضع حد للاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها الجولان السوري المحتل. وأعرب عن تأييد وفده

للفلسطينيين، بما فيها الحق في الحياة. كما أن أعمال إسرائيل ارتكبت في ازدراء صارخ للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية ولقرار الجمعية العامة (2004) ES-10/15.

٣٤ - وأكدت من جديد إيمان كوبا بعدم صحة وعدم شرعية جميع الأعمال التي تقوم بها الدولة المحتلة بقصد تغيير طابع الجولان السوري المحتل وفرض ولايتها القضائية وإدارتها عليه. فهذه الأعمال إنما تسخر من القانون الدولي، والاتفاقات الدولية، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وما تطلبه كوبا هو أن تنسحب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى حدود ما قبل حزيران/يونيه ١٩٦٧. أما الشعب الفلسطيني فله الحق غير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس الشرقية. ولذلك فهي تدعو إسرائيل إلى إعادة الأراضي العربية المحتلة بدون قيد أو شرط، وهذا هو الطريق الوحيدة نحو التوصل إلى سلام عادل دائم.

٣٥ - السيد الحضرمي (اليمن): قال إن إسرائيل ما برحت طوال أكثر من أربعة عقود تنتهك حقوق الإنسان لسكان الأراضي العربية المحتلة. وفي غزة، يعيش ١,٥ مليون فلسطيني بين الدمار الذي خلفه آخر هجوم إسرائيلي على قطاع غزة، قُتل فيه ١ ٤٠٠ نسمة وجُرح ما يزيد عن ٥ ٥٠٠ نسمة، كما دُمر أكثر من ٥ ٠٠٠ منزل وشُرد حوالي ٢٠ ٠٠٠ أسرة فلسطينية. أما التبرير غير المستساغ الذي قدمته إسرائيل لهجومها الذي قُتل فيه العديد من المدنيين وقُصفت فيه عمداً الكثير من المدارس وغيرها من الأبنية العامة ومنشآت الهياكل الأساسية، فهو الدفاع عن النفس. ولكن تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48) ألقى ضوءاً على هذا الموضوع.

أخرى، حائلة بذلك دون حصول السكان على الاحتياجات اليومية كالغذاء والدواء والوقود، وكذلك المواد اللازمة للتعمير إثر التدمير الذي ارتكبته إسرائيل. وكانت خسائر الاقتصاد الفلسطيني كبيرة حيث أصبح يعيش ٨٠ في المائة من الأسر في غزة و ٤٥ في المائة من الأسر في الضفة الغربية دون خط الفقر؛ كما وصل معدل البطالة حوالي ٥٠ في المائة واعتورت المجتمع الفلسطيني المشاكل الصحية والأمراض وسوء التغذية والصدمات النفسية، وبخاصة بين الأمهات والأطفال. وبالإضافة إلى هذا، فقد هاجمت إسرائيل مقر بعثات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، فأعاقت بذلك الجهود الإنسانية التي تضطلع بها المنظمة بطريقة تتعارض بشكل صارخ مع إرادة المجتمع الدولي.

٤١ - وأعرب عن إدانة حكومته الشديدة لهذه الانتهاكات الصارخة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الإنساني الدولي، واعتبارها هذه الانتهاكات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية على نحو ما أكدته تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، المعروف باسم تقرير جولدستون (A/HRC/12/48)، الذي طلب بوجه خاص من الهيئات المختصة في المجتمع الدولي أن تمارس الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها ومغامراتها غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية والقدس الشرقية المحتلة، والإقلاع عن سياستها في ممارسة العقوبة الجماعية وحصارها لقطاع غزة، وفتح حدودها فوراً أمام جميع أشكال المعونات الإنسانية، ولا سيما الأغذية والأدوية والمعالجة الطبية، والانسحاب فوراً من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل والأجزاء المحتلة من جنوب لبنان. كما أهابت لجنة تقصي الحقائق بإسرائيل أن تمتثل فوراً لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ولفتوى محكمة العدل الدولية،

لدعوى الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

٣٩ - السيد القحطاني (الإمارات العربية المتحدة): قال إن إسرائيل ما برحت تسعى إلى إخفاء جرائمها المتكررة في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، ولا سيما بمنعها أعضاء اللجنة الخاصة من دخول الأراضي المحتلة للقيام بولايتها وفقاً لقرار الجمعية العامة ذي الصلة؛ وإن اللجنة الخاصة تقوم كل سنة منذ إنشائها في عام ١٩٦٨، وفي مجرى التحقيق في وقائع الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته للقانون الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، بإجراء مقابلات مع العشرات من شهود العيان والضحايا من الدول المجاورة.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن تقرير اللجنة الخاصة (A/64/339) يقدم برهاناً مقنعاً على الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكان فلسطين والجولان المحتل. إذ ما برحت آلة الحرب الإسرائيلية، المزودة بأسلحة محظورة دولياً من أخطر الأنواع، توطد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى. ولم تكتف إسرائيل بارتكاب الاعتداءات العسكرية وشن الغارات على المدن والقرى في فلسطين والجولان المحتل، والقتل والاعتقال العشوائيين للمدنيين بمن فيهم الأطفال والنساء والعجزة، وتدمير المنازل، واستهداف الأبنية العامة والهياكل الأساسية، واقتلاع الأشجار، وجرف الأراضي، وتدمير المزارع والممتلكات العامة والخاصة، ونهب الموارد الطبيعية والتراث الثقافي، وانتهاك حرية العبادة والأماكن المقدسة، لكنها ذهبت مؤخراً أبعد من ذلك. فقد أنزلت بالشعب الفلسطيني عقوبة جماعية، فدمرت الهياكل الأساسية على نطاق واسع، بما في ذلك محطات توليد الكهرباء وموارد مياه الشرب النظيفة في قطاع غزة، كما ضيقت من حصارها للقطاع، فأغلقت المداخل إلى المدن والقرى في قطاع غزة وفي أمكنة

تحول الشرق الأوسط من أرض التسامح والتعايش السلمي بين مختلف الديانات والحضارات إلى مسرح للصراع الذي ليس له حدود جغرافية بسبب نظام أدى لجوءه المنظم إلى الإرهاب والعنف وخطط الضم المدبرة، إلى جعل العدوان عملاً مؤسسياً يكون جميع علاقاته مع دول المنطقة.

٤٦ - فقمع الشعب الفلسطيني يزداد سوءاً وضم الأراضي والتهويد والقضاء على الفلسطينيين بشكل منظم أصبح البرنامج اليومي. ولما أخفقت إسرائيل في كسر إرادة المقاومة القومية لدى الشعب الفلسطيني، شنت حملة فعلية لإبادة الأجناس، والمثال على ذلك الهجوم الأخير على غزة. وقد ترتب على الأعمال العدوانية التي لا سبيل إلى إنكارها، والتي ذكرها بالتفصيل المراقب عن فلسطين والمذكورة في تقرير اللجنة الخاصة (A/64/339)، عواقب شائنة بالنسبة لأية عملية سلام. ومع ذلك ما برحت إسرائيل تتصرف بعجرفة وتحدي.

٤٧ - أما الحرم الشريف، وهو المكان الإسلامي المقدس، الذي يرتبط مصيره بشكل لا انفصام فيه بالصراع العربي - الإسرائيلي، فقد أصبح ثانية هدفاً لهجمات إسرائيل التدنيسية وأساساً للمصادرة المستمرة وطرد سكان القدس الذين هم أهلها أباً عن جد، وذلك في محاولة لا عذر فيها لتهويدها رغم تاريخها وضد جميع قواعد القانون، ماضية بذلك خطوة أخرى في طريق تصعيد الاستفزازات - التي تدينها منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة - ومتحدية كذلك ثانية سلطة مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره.

٤٨ - وأعرب عن قلق الجزائر العميق، حكومة وشعباً، إزاء هذه الانتهاكات الخطيرة. وأردف قائلاً إن الجزائر ترفض، حكومة وشعباً، أي تدبير يقوض السيادة الفلسطينية على القدس الشريف، كما تدين الانتهاكات الإسرائيلية وجميع الأعمال التي يقصد بها تغيير ديمغرافيا المدينة المقدسة وجغرافيتها. فإسرائيل، المدعومة بإفلاتها من العقاب،

التي طلبت من إسرائيل وقف بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

٤٢ - وتابع كلامه قائلاً إن وفده يطلب من المجتمع الدولي أن يقوم بما يلي كمسألة ملحة: اتخاذ جميع التدابير المذكورة في نتائج وتوصيات التقرير الواردة في الوثيقة A/64/339، بما في ذلك فرض العقوبات على إسرائيل في حال إخفاقها في الامتثال تماماً لجميع قرارات الأمم المتحدة؛ والطلب من إسرائيل السماح لأعضاء اللجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة بقصد القيام بولايتها؛ والطلب من الحكومة الإسرائيلية أن تدفع تعويضات مناسبة عن الأضرار التي أنزلتها بالسكان الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل.

٤٣ - كما تهيب حكومته بالمجتمع الدولي، وقبل كل شيء بالأمم المتحدة، أن تحمي الفلسطينيين وسكان الجولان السوري المحتل من الممارسات التي ترتكبها إسرائيل في احتلالها الوحشي. وأعرب عن ثقة حكومته في أن الجمعية العامة ستعزز ولاية اللجنة الخاصة لضمان التغطية الشاملة لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كي يتسنى تنبيه الرأي العام العالمي لهذه الأخطار وتحقيق تسوية عادلة دائمة للقضية الفلسطينية وللحالة في الشرق الأوسط.

٤٤ - السيد بيراج (الجزائر): أعرب عن رغبة وفده في لفت النظر بوجه خاص إلى ما قد أصبح تقليداً مشؤوماً في الأمانة العامة؛ ألا وهو التأخر في النشر عاماً بعد عام وبدون توضيح معقول، للتقرير المتعلق بالبند موضع النظر حالياً من جدول الأعمال، مما يرغم بشكل لا مفر منه على إرجاء المناقشة.

٤٥ - وأردف قائلاً إن الحالة في الشرق الأوسط تزداد سوءاً يوماً بعد يوم من جراء سياسة العدوان والترويع التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ودول المنطقة. فقد

وخيمة بالنسبة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكان هذه المناطق، شبابا وشيوخا، أفرادا وعائلات، على حد سواء.

٥١ - وعلى الرغم من عدم تعاون المحتل الإسرائيلي، فقد قامت اللجنة الخاصة بجمع الأدلة الكافية على حرمانه الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين الواقعين تحت الاحتلال من حقوق شتى، الذي هو بحد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان. وحث الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإرغام إسرائيل على التقيد بشدة بمبادئ القانون الدولي، كما دعا دولة إسرائيل إلى النظر في تاريخها ومعانها وإلى إيجاد الإرادة لوقف المعاناة التي تفرضها يوميا على سكان الأراضي المحتلة، واستئناف المفاوضات، والسماح للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة كي تقوم بولايتها على نحو أفضل.

٥٢ - وفي الختام، حث المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن والدول الأعضاء، على ضمان تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة بشكل فعال وذلك بغية تعزيز وحماية حقوق الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

٥٣ - السيد سانغكو (جنوب أفريقيا): أكد دعم وفده الكامل لأعمال اللجنة، فقال إن التقرير إنما يؤكد ثانية تكتيف الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة التي صاحبت الكارثة العسكرية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية في الأراضي العربية المحتلة.

٥٤ - كما أعرب عن إدانة جنوب أفريقيا للأعمال العدوانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بشكل منظم في قطاع غزة. وأردف قائلا إنه في حين أن الغارة العسكرية على القطاع قد انتهت، لكن عواقبها بالنسبة لسكان القطاع يجب ألا تغيب عن الأذهان. فرغم أن إسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عن تعويض الشعب الفلسطيني عما ارتكبه من أفعال، لا بد للمجتمع الدولي أيضا من أن يقود الجهود

تستخدم القوة بشكل منظم لفرض إرادتها على الشعوب العربية في المنطقة، وما برحت، وهي مطمئنة إلى تلقي الدعم وتعرف أن أي قرار يتعلق بسياسة الأمم المتحدة سيوقف، تضم الأراضي العربية منتهكة ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة. وهذا هو الوضع السائد في جنوب لبنان والجولان السوري حيث أصبح الاحتلال الإسرائيلي أكثر تعصبا، مع احتقار قرارات مجلس الأمن الملزمة. ومع كون جميع تلك الدول ذات سيادة، ما برحت هوية وعروبة قسم من سكانها عرضة للاعتداء.

٤٩ - وأضاف قائلا إن الدرب الوحيد لحماية الطابع المقدس لأماكن القدس المقدسة وحلول السلام في المنطقة هو الجلاء الكلي عن جميع الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في إقامة دولة حرة ذات سيادة في وطنه، وعاصمتها القدس الشريف. كما أعرب عن وقوف الجزائر بثبات إلى جانب الفلسطينيين وعن استمرارها في دعمهم كليا في نضالهم البطولي حتى استعادة حقوقهم القومية المشروعة إلى الأبد.

٥٠ - السيد مبايه (السنغال): أعرب عن تأييد وفده الكامل للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، فقال إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ازدادت سوءا من جراء عملية الرصاص المسكوب. وكان من شأن تكتيف الدولة المحتلة مراقبتها على الحدود وفرضها القيود على استيراد الأغذية أن انخفضت الصادرات إلى ما دون الحد الأدنى. أما الإعمار في غزة فلما يبدأ بعد، مع احتمال أن يتحول وضع صعب إلى كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل إن لم يتم تسوية الموقف فورا. كما يترتب على الاستمرار في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وتشديد مئات المنازل، واستمرار إسرائيل في إقرار المشاريع المماثلة، وفرضها قوانينها وإدارتها على الجولان السوري المحتل، نتائج

تقارير الأمم المتحدة فحسب بل تدعمه أيضا وسائط الإعلام الدولية المستقلة. فسياسة اليد العليا التي تُمارس للاستمرار في الاحتلال غير الشرعي لها آثار مدمرة مزدوجة بسبب أثرها المباشر في الحياة والمعيشة على الأرض وأثرها السلبي في عملية السلام الأوسع نطاقا، هذه العملية التي هي الضوء الوحيد البادي في نهاية نفق طويل من الصراع والعنف.

٥٨ - وأعرب عن أسف وفده لتدهور الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، الناجم في معظمه عن أنشطة تتعارض وخارطة الطريق كما تتعارض مع التزامات إسرائيل المتكررة. وأردف قائلا إنه يتعين على السلطات الإسرائيلية الكف عن هذه الممارسات، المسؤولة عن مجموعة كاملة من انتهاكات حقوق الإنسان والمشاق التي يتعرض لها الشعب في الأراضي المحتلة، بما في ذلك الحرمان من موارد مياهه الشحيحة، بل ومن حقه ذاته في تقرير المصير، الذي يشكل الحرمان منه صميم الصراع العربي - الإسرائيلي.

٥٩ - فجوَّ تسوده الثقة بالنفس وبالأخرين، مع مشاركة فعالة من المجتمع الدولي، هو الطريق الوحيدة نحو التقدم في عملية السلام والتقدم نحو حل الدولتين، كما أنه من الضروري في الوقت ذاته إحراز تقدم مواز في العلاقة السورية - الإسرائيلية والعلاقة اللبنانية - الإسرائيلية من أجل تحقيق سلام أوسع نطاقا في الشرق الأوسط. وأردف قائلا إن باكستان، بانتمائها الطبيعي للقضية الفلسطينية والتزامها العميق بالتسوية العادلة السلمية، تعتبر التنفيذ الفعال لتوصيات اللجنة الخاصة أساسية من أجل إنعاش عملية السلام، وهي الطريق الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى السلام الدائم.

٦٠ - السيد الأنصاري (قطر): أعرب عن تعاطف وفده مع الذين أجلوا عن ديارهم في غزة بشكل وحشي، وأثنى على البيان المفصل المفعم بالإحساس الذي أدلى به المراقب

المبدولة لتعمير غزة. ولذلك فهو يسأل اللجنة أن تشدد على أهمية المؤتمر الذي عقد أخيرا في شرم الشيخ لدعم الاقتصاد الفلسطيني وإعمار غزة كما يحث إسرائيل ثانية على رفع حصارها عن قطاع غزة كي يتسنى وصول المعونات الإنسانية والمواد اللازمة إلى المنطقة.

٥٥ - وأكد إيمان وفده المتين بأن التنفيذ الكامل لتقرير اللجنة الخاصة - الذي يتفق وتقرير مجلس الأمم المتحدة للتحقيق وتقرير جولدستون - سيسهم إلى حد كبير في تحقيق المساءلة. كما أكد إدانة جنوب أفريقيا للاستمرار في الحصار، والاستمرار في بناء الجدار الفاصل وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، وأهاب بإسرائيل ثانية أن تكف عن التوسع في المستوطنات في الضفة الغربية وعن هدمها البيوت الفلسطينية هناك وفي القدس الشرقية، مما يتزل أفدح الأضرار بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وغزة، ومما يزيد من البطالة والفقر والاعتماد على المساعدات الإنسانية ويؤثر مباشرة في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٥٦ - وأضاف قائلا إن التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين ممكن التحقيق إذا ما قام على أساس حل الدولتين، واعتماد حدود ما قبل عام ١٩٦٧، واتخاذ القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. كما أعرب عن تأييد وفده لمشروع القرار المقدم في إطار البند من جدول الأعمال وعن تطلعه إلى اليوم الذي تفي فيه إسرائيل بالتزاماتها الدولية وتتعاون مع اللجنة الخاصة تعاوننا كاملا.

٥٧ - السيد آندراي (باكستان): لاحظ أن تقرير اللجنة الخاصة قد أصبح موجزا جامعا لما ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري، فقال إن ازدياد التدهور في الموقف لا يدعمه

٦٣ - ودعا إلى شجب أخطر الممارسات الإسرائيلية، التي تنطوي على انتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية بقصد استفزاز مشاعر ١,٥ بليون مسلم والتي لا تبشر بالخير بالنسبة للتوصل إلى سلام شامل دائم. وأردف قائلاً إنه لا بد من وجود خلل في التشريع الإسرائيلي، الذي لم يجرم هذه الأفعال رغم ما تخرض عليه من كراهية ورغم ما تخلقه من احتمالات الإرهاب والعنف. ولا بد لإسرائيل من الامتنال فوراً وبلا شرط للقرارات ذات الصلة، وبخاصة لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) القاضي بأن فرض القوانين والولاية والإدارة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان هو إجراء باطل ولاغ وليس له أي أثر قانوني من الناحية الدولية.

٦٤ - وتابع كلامه فأكد على الحاجة إلى الاستمرار في تعليق الأهمية على أعمال اللجنة الخاصة ومداولات اللجنة الرابعة بشأن قضية فلسطين، التي ما برحت إحدى أهم القضايا المطروحة في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة. فإمعان إسرائيل في تصرفاتها غير القانونية إزاء الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الواقعة تحت الاحتلال ليس فيه أي سلوك متحضر. كما أنها نأت بنفسها عن أسرة الأمم، مبددة الفرصة المتاحة لإقامة علاقات مع أمم الشرق الأوسط المحبة للسلام. فلا بد لها أن تدرك أن وضع حد للاحتلال سيوفر مستقبلاً اقتصادياً واجتماعياً مضموناً بالنسبة لشعوب المنطقة بأسرها، بما في ذلك الشعب الإسرائيلي. كما أن امتثالها للقرار ذي الصلة سيبين حُسن النية بالنسبة لتسوية شاملة عادلة لأزمة الشرق الأوسط.

٦٥ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي يلفت فيها تقرير اللجنة الخاصة (A/64/339) النظر إلى قيام إسرائيل بتدمير متعمد للطابع الديمغرافي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل. ورغم إدانة المجتمع الدولي لهذه الممارسات العدوانية، ما برحت إسرائيل غير مكترثة بالمعايير الإنسانية والأخلاقية

عن فلسطين كما أعرب عن الأمل في أن تغدو فلسطين قريبا دولة عضواً.

٦١ - وذكر بشكل مطول الفظائع الإسرائيلية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو الوارد في الوثيقة A/64/339 وفي البيان الذي ألقاه المراقب عن فلسطين، فقال إن تلك الأعمال غير المشروعة إنما تقوض أسس التنمية المستدامة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وعلاوة على ذلك، فإن الاحتلال العسكري لا يقدم الأمن لإسرائيل، بل هو في واقع الأمر انتهاك مريع لحقوق الإنسان بالنسبة لشعب أعزل مقهور، وكل ذلك بالاستناد إلى ذريعة بلا أساس وهي مكافحة العنف والإرهاب. كما أن الحق في القتال في سبيل التحرر من الاحتلال الأجنبي، الذي هو السبب الرئيسي في هذه الأزمة، إنما هو حق مشروع ولا يمكن المساواة بينه وبين العدوان العسكري.

٦٢ - ولما كانت الممارسات الإسرائيلية غير القانونية تمثل خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة وتتعارض كلياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، يتعين على إسرائيل أن تكف فوراً عن هذه الممارسات وأن تحجم حالاً وبشكل كامل عن جميع أنشطة الاستيطان غير الشرعية. إذ لا يكفي أن يقوم المجتمع الدولي بتحديد المسائل، كبناء الجدار الفاصل وطرح النفايات السامة. بل يتوجب عليه أيضاً وقف العدوان؛ وهذه هي المسؤولية الملقة بوجه خاص على عاتق الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، وبخاصة الدول ذات المسؤولية التاريخية في الشرق الأوسط. ولا بد للبيانات التي تدعم الشعب الفلسطيني من أن تتحول إلى أفعال على الأرض. فدولة قطر، كعضو في المجتمع الدولي، ولو كانت بلداً صغيراً، أعطت الشعب الفلسطيني قدراً كبيراً من الدعم السياسي والمالي كما أنها ستفعل كل ما في وسعها لوضع حد لاضطهاده وضمان عدم نسيان العرب الذين يعيشون في الجولان المحتل.

وفرض الضرائب الباهظة عليهم، ولا سيما على العمال الزراعيين.

٦٩ - وما برحت الدولة المحتلة ترفض أن تحدد مواقع الألغام التي زرعتها في الجولان العربي السوري المحتل والتي تسببت حتى الآن في وقوع أكثر من ٦٠٠ ضحية، ٢١٤ منهم هم أطفال، والتي ما برحت تشكل تهديداً كبيراً للحياة المزارعين السوريين وغيرهم من أهالي الجولان. كما تقوم إسرائيل بدفن نفاياتها النووية في مناطق معينة من الجولان المحتل غير آمنة على الإطلاق لصحة الأهالي ولمبادئ القانون الدولي. وقد لفتت الجمهورية العربية السورية نظر المجتمع الدولي مراراً وتكراراً إلى هذه المسألة كما دعت إلى ممارسة الضغط على إسرائيل كي تزيل النفايات النووية وتمثل لالتزاماتها، ولا سيما المترتبة بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل قد أخضعت سكان الجولان لأحوال سجن قاسية تعسفية لا إنسانية، كما أجرت محاكمات صورية للمحتجزين السوريين، معتقلة بشكل تعسفي صحفيين سوريين بتهمة الاتصال بوطنهما، كما فرضت الإقامة الجبرية على طفل في الثانية من عمره بذريعة أنه قد وُلد خارج الجولان السوري في الوقت الذي كان فيه والداه يدرسان في جامعة دمشق، على النحو المذكور في الفقرة ٩٢ من تقرير اللجنة الخاصة.

٧١ - وما زالت إسرائيل معنة في سياستها المتمثلة في قطع جميع أشكال الاتصال والمراسلة بين الأسر السورية التي تعرضت للانفصال نتيجة الاحتلال وذلك برفضها السماح بزيارة الرعايا السوريين في الجولان السوري المحتل. وأردف قائلاً إن حكومته قد ناشدت الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير

وما برحت تمنع طوال عقود في احتجاز قرارات كقرار الجمعية العامة ٢٤٤٣ (د-٢٣)، وما برحت ترفض على الدوام السماح للجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة بزيارة الأراضي العربية المحتلة وما برحت تبدي عدم الرغبة في التعاون مع المجتمع الدولي في إقامة سلام شامل دائم في المنطقة.

٦٦ - وما برحت إسرائيل تحتل الجولان السوري في تحد للنداءات الدولية المتكررة بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وإلغاء القانون الذي اعتمدته الكنيست والذي يفرض التشريع الإسرائيلي على الجولان السوري المحتل، وهو تدبير كان قد أعلنه مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) تدبيراً باطلاً ولاغياً وليس له أي أثر قانوني.

٦٧ - ورغم المئات من قرارات الأمم المتحدة التي تدين إسرائيل، فهي ما برحت معنة في سياستها المنظمة القائمة على مسح المعالم الجغرافية السورية في الجولان المحتل وذلك عن طريق مصادرة الأراضي، وتدمير القرى والبلدات السورية، وإحلال مستوطنات غير قانونية محلها بطريقة تتعارض مع القرار ١٧/١٠ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، الذي حض على ضرورة الإحجام عن مثل هذه الممارسات لأنها انتهاك فاضح لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

٦٨ - وتابع الجعفري كلامه قائلاً إن التقرير يؤكد أيضاً مرة أخرى استمرار إسرائيل في ممارسة مصادرة الممتلكات الخاصة العائدة للمواطنين السوريين في الجولان المحتل، ونهب موارده الطبيعية، بما فيها موارد المياه، وإقامة المستوطنات في جميع أنحاء الجولان وفلسطين، مستعملة الماء كوسيلة لممارسة الضغط على السكان السوريين في الجولان، وجرف الأرض وتدميرها، واقتلاع أشجارهم المثمرة، ومحاصرتهم اقتصادياً،

٧٤ - وأعرب عن تأييد وفده لتوصيات اللجنة الخاصة الداعية إلى أن يحث مجلس الأمن على تنفيذ قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٨٣ (١٩٧٣)، و ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يرفض ضم إسرائيل للحوالان السوري المحتل. كما يؤيد وفده الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري وطلب اللجنة من المجتمع الدولي والأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة اتخاذ تدابير عملية لإرغام إسرائيل على أداء التزاماتها القانونية وفقا للقانون الدولي، وإعادة الأراضي المحتلة في فلسطين، والحوالان، ولبنان، وتحقيق سلام شامل عادل في المنطقة يقوم على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

٧٥ - السيد شابي (المغرب): قال إن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد تدهورت تدهورا كبيرا نتيجة استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلية في خرق القانون الدولي، بما في ذلك ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، وزيادة القتل المتعمد، وتدمير الممتلكات، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وضم أجزاء من الضفة الغربية، والاستمرار في النشاط الاستيطاني في القدس. وأردف قائلا إن العدوان العسكري الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة قد زاد الموقف سوءا.

٧٦ - كما أن الاستمرار في بناء الجدار الفاصل هو تحدٍ سافر للرأي الدولي، الذي ما برح ينتقد سياسة إسرائيل الطويلة الأمد المتمثلة في التمييز العنصري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فهذا الجدار قد قطع مصادر المعيشة عن الفلسطينيين، وحوّل قراهم وبلداتهم إلى كاتونات معزولة وأجبر الآلاف منهم على مغادرة ديارهم. وبالإضافة إلى ما تمارسه إسرائيل من سياسة الفصل العنصري، فهي تفرض حصارا ماليا واقتصاديا على السلطة الوطنية الفلسطينية مما يؤدي إلى انتشار الفقر والبطالة بين شرائح سكانية

الحكومية، المساعدة في تسوية هذا الموقف، لكن إسرائيل، كالعادة، لم تأبه لذلك.

٧٢ - وما برحت إسرائيل مستمرة في سياستها العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني وذلك بممارسة القتل خارج حدود القضاء، والتجويع، والعقوبات الجماعية، ومصادرة الأراضي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتشريد القسري، وإغلاق معابر الحدود، وتحويل غزة إلى أكبر سجن في العالم، حارمة سكانه من احتياجات الحياة الأساسية، بما فيها الغذاء والكهرباء والدواء والماء والوقود. ويبين تقرير اللجنة الخاصة أن حالة حقوق الإنسان في فلسطين تعزى إلى حد كبير إلى آخر الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، الذي قتل فيه ١٤٢٠ فلسطينيا بمن فيهم ١١٧١ من غير المقاتلين، على النحو المذكور في الفقرة ٢٠. وقد ورد تأكيد آخر لهذا الاعتداء في تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، الذي أشار صراحة إلى استهداف إسرائيل المتعمد للمدنيين أثناء الاعتداء، واصفا تلك الأعمال بأنها جرائم حرب تستدعي اتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، فقد وضعت مصداقية الأمم المتحدة تحت الاختبار وينبغي لهذه المنظمة أن تقوم بمسؤولياتها وتقدم مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى العدالة الدولية.

٧٣ - كما أشار تقرير اللجنة الخاصة إلى ما ارتكبه إسرائيل من انتهاكات جسيمة للقانون الدولي في الضفة الغربية، حيث تواصل إسرائيل سياستها الاستيطانية رغم النداءات الدولية. وما برحت الدولة المحتلة ممعنة في بناء الجدار العنصري الذي ينتهك جميع حقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية حيث كان من شأن تردد المجتمع الدولي في اتخاذ الإجراءات اللازمة أن تجرأت قوات الاحتلال على احتقار مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم وذلك بحفر أنفاق أخرى تحت القدس.

للعنف في المنطقة، وذلك بمنح الشعب الفلسطيني الحقوق المدنية الكاملة وتمكينه بذلك من العيش بكرامة في دولة ذات سيادة، في سلام وأمن دائمين.

٨٠ - كما يؤكد بلده ضرورة احترام الوضع الخاص لمدينة القدس وتجنب القيام بأي عمل يمكن أن يضر بهويتها الثقافية والدينية. وبالنظر إلى دلالة القدس بالنسبة للمسلمين وأهميتها الاستراتيجية في عملية السلام، فقد حث الملك محمد السادس، الذي هو رئيس لجنة القدس، الأطراف المعنية على ألا تقوم بأي عمل يحتمل أن يؤثر في قداسة المسجد الأقصى والأماكن الأخرى في القدس، محافظة بذلك على المدينة كمكان للسلام والتعايش والتسامح بين الديانات السماوية الثلاث.

٨١ - السيد العتيبي (الكويت): لاحظ أن هناك مأزقاً في أزمة الشرق الأوسط، وأن قضية فلسطين هي في صميم هذا المأزق، وذلك منذ منتصف القرن العشرين. فالشعب الفلسطيني ما برح يعاني، وحقوقه الإنسانية ما برحت تنتهك، وأراضيه ما برحت محتلة، وقرارات مجلس الأمن ما برحت لا تنفذ. وأردف قائلاً إنه على الرغم من جميع الجهود الدولية السريعة الخطى في سبيل إنعاش عملية السلام، فإن الحكومة الإسرائيلية، بدلاً من أن تستجيب لتلك الجهود، تواصل ممارساتها اللاإنسانية، وتطلق العنان لآلتها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وبيوته وهياكله الأساسية، وتغلق نقاط العبور على الحدود، وتحد من حرية الحركة والنقل، وتمنع في الحصار والعقوبة الجماعية.

٨٢ - وما برحت إسرائيل أيضاً تبني الجدار الفاصل داخل الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها، بانتهاك واضح للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية ولأحكام اتفاقية جنيف الرابعة. ورغم أن إسرائيل تتخذ وضع حامي حقوق الإنسان والقانون الدولي، فهي التي

واسعة. كما يتعرض الكثير من الفلسطينيين للتعذيب في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية.

٧٧ - وما برحت تُرتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل، الذي شهد في الأعوام الأخيرة الكثير من المظالم الكبيرة التي ارتُكبت في حق السكان العرب. وقد قاسى بعض موظفي الأمم المتحدة الذين يقومون بتوفير المساعدة الإنسانية للسكان كما اعتُقل صحفيون. وبالإضافة إلى هذا، فُرضت ضرائب باهظة على المزارعين الذين صودرت أراضيهم لاستخدامها في بناء المستوطنات الإسرائيلية. وما برحت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في انخفاض لإفساح المجال للمنشآت العسكرية، وما برحت المياه والموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة تُستغل، وما برح السكان العرب يعانون إلى حد كبير من التدابير الإدارية التي ترمي إلى تهويد الجولان.

٧٨ - وأضاف قائلاً إن إسرائيل مستمرة في انتهاك قانون حقوق الإنسان على النحو الوارد في الصكوك الدولية، ولا سيما في اتفاقية جنيف الرابعة. وقد أوضحت أحكام محكمة العدل الدولية وتقارير الأمم المتحدة التي تعالج حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة جسامته الانتهاكات وآثارها السلبية على الحالة الإنسانية في المنطقة. كما أكدت تقارير منظمات حقوق الإنسان العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، سواء أكانت هذه المنظمات فلسطينية أم دولية أم إسرائيلية، إمعان إسرائيل في تجاهل القرارات الدولية التي تحت على ضرورة حماية المدنيين.

٧٩ - وتابع كلامه قائلاً إن المغرب ما برح على الدوام يجذ العمل ضمن إطار الشرعية الدولية لتحريك عملية السلام إلى الأمام، وإقامة دولة فلسطينية، وضمان استعادة جميع الأراضي العربية المحتلة. إذ أنه من الجوهرى ضمان احترام النظام الدولي لحقوق الإنسان بأكمله ووضع حد

أمد طويل، فقال إن هذه الانتهاكات إنما تزيد من بغض المجتمع الدولي للانتهاك المنظم المستمر لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٨٥ - واختتم كلامه قائلاً إن الخط من قدر الشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة إلى ما دون مرتبة الإنسان إنما يتعارض مع هدف إقامة دولتين متجاورتين تعيشان معاً في سلام؛ وإنه لا بد من جعل إسرائيل تكف عن أعمالها غير القانونية التي ترتكبها بمنأى عن العقاب في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. ولذلك فهو يدعو إلى التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة.

ورفعت الجلسة في الساعة ١٣/١٥.

ارتكبت، كما أكد ذلك مجلس الأمم المتحدة للتحقيق، معظم الحوادث التي دُمرت فيها أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة خلال هجومها على قطاع غزة. وقد شجب كل من محكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الإنسان المستوطنات الإسرائيلية المنشأة في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على أنها انتهاك للقانون الدولي.

٨٣ - وأكد من جديد دعم حكومته الكامل لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق حقوقه السياسية المشروعة وذلك بإقامة دولته في وطنه، وعاصمتها القدس. وأردف قائلاً إن حكومته تهيئ بمجلس الأمن أن يتحمل مسؤولياته في صيانة الأمن الدولي وذلك بإعمال قراراته الرامية إلى ردع الممارسات غير الشرعية التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية، وباتخاذ التدابير الفورية لحماية السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحيلولة دون مزيد من التدهور في أحوالهم المعيشية. كما تدعو حكومته إلى انسحاب إسرائيل الفوري غير المشروط من الجولان السوري المحتل؛ وتحث الحكومة الإسرائيلية على تنفيذ التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة الخاصة في تقريرها والشروع في التعاون مع هذه اللجنة. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل كي توقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي داخل الأراضي المحتلة وتعمل بدلاً من ذلك من أجل حل سلمي للتراع وذلك عن طريق تنفيذها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، واعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام، والاستجابة لمبادرة السلام العربية وخارطة طريق الهيئة الرباعية، في سبيل تحقيق سلام عادل دائم في الشرق الأوسط.

٨٤ - السيد علي (ماليزيا): لفت النظر إلى الكثير من المقاطع الواردة في تقرير اللجنة الخاصة التي توضح الخروق الصارخة التي ارتكبتها إسرائيل لحقوق الإنسان الأساسية وغير القابلة للتصرف بالنسبة للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ